

جدول (١٢- ب) هيكل الإيرادات العامة  
(الإيرادات غير الضريبية)

(مليون جنيه)		٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١
يوليو-مارس	يوليو-مارس	موازنة	ختامى مبدئى	فعليات			
٩٤,٦٠٠	٩٤,٧٨٠	٢٣٠,٧٠٤	١٩٧,١٧٧	١٣٩,١٧٣	١٥٩,٢٨٤	١٩٦,٤٩٩	٩٦,٢١٢
٤٠٦	٥٠٨	١,١٤٣	١٧,٦٨٣	٣,٥٤٣	٢٥,٤٣٧	٩٥,٨٥٦	١٠,١٠٤
٢١٧	٢٩٧	٨٠٣	١٧,٠٤٠	٣,٢٣٦	٢٤,٩٤٢	٩٥,٤٩٧	٩,٣٣٩
٧٣.٩	١٤٨.٢	٢٥٨	٣٥٤	١٦٩	٣٠٢	١٥٠	٩٥
١١٥.١	٦٢.٦	٨٢	٢٨٩	١٣٧	١٩٤	٢١٠	٦٧٠
٩٤,١٩٤	٩٤,٢٧٢	٢٢٩,٥٦١	١٧٩,٤٩٤	١٣٥,٦٣٠	١٣٣,٨٤٧	١٠٠,٦٤٢	٨٦,١٠٨
٣٩,٢٥٤	٥٩,٦٧٨	١٠٢,٢٨٧	٩١,١٤١	٦٩,٤٥٢	٨١,٤٦٣	٥٦,٩٩٠	٥٥,٩٧٩
١,٨٩٩	٢,٦٦٧	٣,٢٣٢	٤,٢٦٣	٩٦٨	٣,٤٥٣	٧٤٥	١,٠٧٨
١,٧٦٧	٢,٦٣٤	٣,٠٦٩	٤,٢٠٢	٨١٦	٣,٣٥٠	٥٨٩	٦٩٨
٣١,٦٠١	٤٨,٢٧٥	٨٨,٠٦٤	٧١,١٢٢	٦٣,٥٦٥	٧١,٥٧١	٥٣,٩٦٦	٥٢,٣٥٨
٣,٤٧٥	٩١٠	٢٨,٩١٢	١٢,٥٩٤٤	٧,٨٢٠	٢٥,٤١٤	٢١,٨٠٩	١٥,٠٢٧
١٣	١٧,٩٢٧	١٠,٩٧٦	١٩,٤٢٧	٢٩,٤٦٢	١٣,٤١٧	٩,٢٨٣	١١,٣١٧
١٤,٢٠٣	١٩,٧٧٥	٣١,٤٢٣	٢٩,٣٨١	١٤,٧٥٥	١٩,٢١٤	١٨,٠٨٤	١٦,٣٧٥
٤,٧٩٨	٧,٦٣٤	٥,٠٢١	١٠,٩٨٩	٧,٨٢٠	١٠,٠٩٣	١,٦٣٠	٢,٢٠٧
١,٦٠٤	١,٢٥٧	٨,٤٣٢	٢,٧٢٢	٢,٢٧٢	٢,١٩١	٢,٣٦٢	٢,٩١١
٥,٦٣٠	١,٩٩٠	١٠,٦٩٠	٨,٥٧٠	٤,٨٤٤	٦,٣١١	٢,٠٣٤	٣,٣٦١
٤,٤٧٧	١,٠٦١	٨,٦١٠	٧,٣٧٢	٤,١٣٩	٥,٩٦٤	١,٧٣٧	٢,٩٣٣
١٢٥	٦,٧٤٦	٣٠٠	٧,١٨٧	٧٤	١٢٨	٢٤٥	٣٦١
٢٣,٧٧١	٢٠,١٩٠	٣٧,٤٦٣	٣٨,٠٥٨	٢٩,٠٥٢	٢٦,٤٥٧	٢٨,٤٩٩	٢٢,٧٣٣
٢٣,٧٥٤	٢٠,١٧٤	٣٧,٤٢٠	٣٨,٠٣١	٢٩,٠٠٧	٢٦,٤١٦	٢٨,٤٧١	٢٢,٧٠٨
١٦,٣١٧	١٤,٩٨٤	٢٩,٠٢٣	٣٠,٥٩١	٢٢,٦٢٩	٢١,٠٣٧	٢٤,٣٥٩	١٨,٩٤٦
١٧.٠	١٥.٤	٤٣	٢٨	٤٥	٤٢	٢٧	٣٠
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٤٩٥	١,٥٦٣	١,٢٩٦	١,٩٦٨	١,٣٨١	٨٤٢	٥٤٦	٥١٩
٣٢٣	٥٨١	١,٠٧٩	٢,٩٥٦	١,٤٥٥	٩٠١	١,٠٦١	٦١٢
٢٧٧	٤٠١	١,٠٧٩	٢,٠٩٠	٥٨٤	٣٧٩	٥٧٩	٣٨٣
٤٦.٢	١٨٠.٦	٠	٨٦٦	٨٧١	٥٢٣	٤٨٢	٢٣٠
٣٠,٣٥٠	١٢,٢٦٠	٨٧,٤٣٦	٤٥,٣٧١	١٣,٤٢٩	٢٤,١٨٤	١٣,٥٤٧	١٣,٦٧٧
١٥,٨٤١	٦,٢٤٢	١٢,٠٨٦	١٨,٠٨٠	١٨,٠٩٦	٩,٩١٤	٧,٣٢٩	٦,٨٧٢
١٤,٥٠٩	٦,٠١٩	٧٥,٣٥١	٢٧,٢٩١	١٦,١٩٥	١٤,٢٧٠	٦,٢١٩	٦,٨٠٦
١,٨٥٤	٣,٣٠٣	٠.٠	٨,٤٨٧	٧,٤٣٠	٥,٠٩٩	٢,٩٩٠	٣,٣٦٣
١١,٧٣٩	٢,٢٥٠	٤٤,٦١٨	١٧,٩٢٩	٧,٨٧٨	٤,٩٩٢	٢,٧٠٩	٣,١٦٦

المصدر: وزارة المالية

١/ يرجع الانخفاض في الإيرادات غير الضريبية إلى تراجع الموارد الاستثنائية من المنح لتبلغ حوالى ٢٥.٤ مليار جنيه فقط خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، وذلك مقابل منح بلغت نحو ٩٥.٩ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤.

٢/ مبدئى. جدير بالذكر أن بيانات الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ مازالت معروضة على مجلس النواب وتعد مبدئية لحين اعتمادها.

٣/ تعكس بيانات الموازنة العامة للدولة بموجب قانون ربط الموازنة رقم ١٤٥ لعام ٢٠١٧.

٤/ تشمل منح من جهات حكومية.

٥/ إيرادات الصناديق والحسابات الخاصة التابعة لجهات موازنة مثل الجامعات والمراكز الطبية المتخصصة والهيئات والمراكز البحثية، ويقابل هذه الإيرادات مصروفات بذات القيمة موزعة على أبواب الاستخدامات.

٦/ تشمل إيرادات إضافية بنسبة ١٠% من إجمالي الإيرادات الشهرية للصناديق والحسابات الخاصة، بالإضافة إلى نسبة مقدارها ٢٥% من أرصدة تلك الصناديق تؤول إلى وزارة المالية خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤ فقط وفقاً للقانون رقم ١٩ لعام ٢٠١٣.

٧/ يعكس المبالغ التى تم دفعها مقدماً لتمويل مشروعات استثمارية خلال العام المالى السابق ولم يتم استخدامها خلال نفس العام، ومن ثم يتم قيد هذه المبالغ فى العام المالى التالى كجزء من استثمارات ممولة ذاتياً تحت بند "الإيرادات المتنوعة".

٨/ تعكس الزيادة فى "موارد ومصادر رأسمالية أخرى لتمويل الاستثمارات" فى ضوء موارد ذاتية متوقعة لتمويل مشروع الإسكان الإجتماعى لتقبله زيادة مطردة على جانب المصروفات.

٩/ يرجع الانخفاض فى أرباح الأسهم المحصلة من هيئة البترول نتيجة لانخفاض الأسعار العالمية للبترول.

١٠/ يرجع الانخفاض فى المحصلة من أرباح الأسهم من قناة السويس جزئياً فى ضوء تباطؤ كل من نمو التجارة العالمية، والإقتصاد الصينى، بالإضافة إلى انخفاض الأسعار العالمية للبترول، مما انعكس على حركة النقل البحرى أقل عبر قناة السويس.

١١/ يرجع ارتفاع المحصلة من الإيرادات المتنوعة نتيجة لعدة أسباب وعلى رأسها، أيلولة ٢٥% من أرصدة الأرباح المرحلة للهيئات التى تحتجز أرباحها والتي بلغت نحو ١.٥ مليار جنيه، وزيادة محصلة تسوية أوضاع الأراضي التى تغير نشاطها والتي بلغت نحو ٤ مليار جنيه. بالإضافة إلى تحصيل الأرصدة الدائنة للهيئات والجهات المختلفة بنحو ٣.٥ مليار جنيه.

١٢/ يرجع الانخفاض فى أرباح الأسهم من هيئة البترول فى الأساس نتيجة تحمل الهيئة اعباء ارتفاع سعر صرف الجنيه مقابل الدولار.

١٣/ يرجع الانخفاض فى أرباح الأسهم من البنك المركزى فى الأساس نتيجة لانخفاض أرباح البنك المركزى نتيجة للسياسة النقدية التقيدية المتبعة منذ بداية العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ والتي تم من خلالها رفع أسعار الفائدة للعمل على خفض معدلات التضخم.

١٤/ ترجع الزيادة فى عوائد ملكية أخرى نتيجة لتحويلات إضافية بقيمة ٦.٦ مليار جنيه قيمة بيع رخصة الجيل الرابع للمحمول.

١٥/ ترجع الزيادة فى المنح فى الأساس نتيجة لتلقى منح رأسمالية من دولة الإمارات لتمويل الاستثمارات خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦.